

الصالح يطالب بحل أزمة أصحاب البرادات الكويتية في بعض الدول العربية

دعا النائب خليل الصالح الوزارات المعنية إلى التدخل لحل أزمة أصحاب البرادات الكويتية وتعطيل أعمالهم منذ صدور قرارات برفع الرسوم عليها من قبل عدد من الدول، مشددا على ضرورة تعامل الكويت بالمثل مع أي زيادات تفرض على الشركات الكويتية لتحقيق العدالة التنافسية. وقال الصالح في تصريح صحفي إن رفع الرسوم على البرادات الكويتية وزيادة الاشتراطات والمعايير بشأن حركة دخولها وخروجها من وإلى السعودية ومصر والأردن، أدى إلى تضرر أصحاب البرادات. وأضاف أن أي رسوم إضافية تزيد أعباء أصحاب البرادات الكويتية وتصب في مصلحة شركات نقل الدول المنافسة، معتبرا أنه ليس مقبولا أن يدفع أصحاب البرادات الكويتية ما يعادل 100 دينار في الأردن، فيما تدفع شركات النقل الأردنية 40 دينارا فقط رسوما في الكويت.



خليل الصالح

وليد الطببائي يسأل وزير الصحة عن وجود نية لإنشاء مصانع للأدوية

وجه النائب د. وليد الطببائي سؤالاً لبرلمانها لوزير الصحة د. جمال الحربي، طالب فيه بتزويده بما يأتي:

- 1 - كم تكلفة شراء الأدوية المنتجة لوزارة الصحة منذ عام 2012 حتى 2017؟
- 2 - كم تبلغ تكلفة الأدوية المنتجة للصحة لوزارة الصحة منذ عام 2012 حتى 2017؟
- 3 - يرجى تزويدي بالأدوية المنتجة للحفاظ على عدم هدر الأدوية و صرفها للمستحقين من المرضى.
- 4 - ما الإجراءات التي تتخذها الوزارة تجاه

إتلاف أو صرف الأدوية لغير المستحقين لها؟ يرجى تزويدي بنسخة منها. وهل رصدت الوزارة مثل هذه الحالات؟ يرجى تزويدي بكشف بالاسماء والجزاء التي قامت بها الوزارة تجاه تلك الحالات منذ عام 2012 حتى 2017 إن وجدت.

5 - هل هناك دراسة أو نية لدى وزارة الصحة لإنشاء مصانع لصناعة الأدوية أسوة بدول العالم العربي ومنها دول الخليج؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة منها، وإذا كان الجواب بالنفي، فما مبررات ذلك؟



د. وليد الطببائي

العتيبي: 1200 دينار رسوم سنوية على رخص قيادة الوافدين

ما يلي: نظرا للازدحام والتكدس المروري الشديد بسبب كثرة أعداد السيارات بأنواعها المختلفة والذي يمتد لمسافات طويلة في فترات الصباح وما بعد الظهر وفي أوقات الليل وعدم قدرة الطرق على استيعاب هذا الكم من السيارات. وقال إن هذا الأمر نتجت عنه حوادث كثيرة ذهب ضحيتها العديد من الأرواح والمصابين فضلا عن تأخير زمن الوصول إلى أكثر من الضعف أو أكثر، ومن أجل

أعلن النائب خالد العتيبي عن توجيهه اقتراحا برغبة جاء فيه



خالد العتيبي

فهاد: قرار تطبيق البصمة متسرع وعلى «الخدمة المدنية» مراجعته

المدنية بشأن اعتماد نظام البصمة كوسيلة جديدة لإثبات الحضور والانصراف جاء متسرا وغير مدروس نظرا لصعوبة تطبيقه على بعض أجهزة الدولة بسبب طبيعة عملهم وللتكلفة المالية والإدارية غير المتوقعة. وأضاف فهاد في تصريح صحفي أنه ونتيجة لهذا القرار المتخبط ما جاء في تطبيق البصمة على الأئمة والمؤذنين في وزارة الأوقاف متناسين طبيعة عملهم والرسالة السامية التي يحملونها. وبين أنه مما زاد من

قال النائب عبدالله فهاد إن القرار رقم (2017/8) الصادر من مجلس الخدمة



عبدالله فهاد

..ويطالب بمراقبة أسعار وخدمات «كافتريات» الجامعة والتطبيقات

ولفت فهاد إلى أن مكافأة الطلبة البسيطة بالكاد تكفيهم لقضاء احتياجاتهم اليومية، وبدلا من التخفيف عنهم ومراعاتهم يتم استغلالهم برفع الأسعار بسبب جشع وطمع بعض التجار. وأكد أن على الوزير مراقبة عملية ترسية مناقصات تلك الكافتريات والتي غالبا ما تكون بعيدة عن الشفافية وتشوبها الكثير من المخالفات، خاصة أن هناك أشخاصا معينين مهيمنين على تلك المناقصات، ويتم التجديد لهم في كل مرة. ودعا فهاد وزير التجارة والبلدية إلى التدخل أيضا لمراقبة الأسعار والأغذية المستخدمة ومدى صلاحيتها وجودتها في تلك الكافتريات، مشددا على أن صحة أبنائنا الطلبة مقدمة على مصلحة أي تاجر.

دعا النائب عبدالله فهاد وزير التربية للقيام بمسؤولياته بشأن مراقبة أسعار وخدمات الكافتريات في الجامعة والمعهد التطبيقي، لافتا إلى أن أسعارها المبالغه تنهب جيوب الطلبة. وأضاف فهاد في تصريح صحفي «وصلتنا العديد من الشكاوى من الطلاب والطالبات في جامعة الكويت والمعاهد التطبيقية بشأن ارتفاع الأسعار بشكل مبالغ فيه»، مبينا أن أصحاب تلك الكافتريات من التجار يستغلون حاجة الطلبة. وطلب وزير التربية بسرعة التدخل واتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط الأسعار، مؤكدا أن على الوزير مواجهة طمع وجشع التجار وحماية الطلبة منهم وعدم ترك المجال مفتوحا في نهب جيوب الطلبة.

يمنح المخصص له فترة لا تزيد على ثلاث سنوات ليقدم ما يثبت أنه بالفعل حقق إنتاجا المطيري: تعديلات على قانون «هيئة الزراعة» لتشجيع الاستثمار وزيادة إنتاجية «الحيازات»



ماجد المطيري

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح بقانون في شأن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والقانون رقم (24) لسنة 2015 المعدل لبعض مواد نص الاقتراح بقانون على الآتي:

(مادة أولى)

تعديل المادة رقم (5) مكررا، 5 مكررا (ب) من القانون رقم (94) لسنة 1983 المشار إليه والقانون رقم 24 لسنة 2015 في شأن إضافة مواد للقانون سالف الذكر ويكون نصهم بعد التعديل كالآتي: مادة رقم (5 مكررا): «عند قيام الهيئة بتخصيص وتوزيع الحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات» يجب الالتزام بالأحكام الآتية:

يحظر على المخصص له استغلال ما تم تخصيصه له لغير الأغراض التي خصصت من أجلها



الإثبات التي تحددها الهيئة. ثالثا: يحظر أن يخضع ما تم تخصيصه وتوزيعه من أراض وحيازات زراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات - كلها أو جزء منها - للتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار بين الأفراد أو بينهم وبين القطاع الخاص، وتكون باطلة بقوة القانون تلك التصرفات، وذلك حتى انقضاء فترة سنة واحدة من تاريخ التخصيص أو التوزيع. وتسري بنود المادة (5) مكررا) على المتنازل له، وفي جميع الأحوال، لا يجوز تخصيص أكثر من حيازة مما سبق ذكره للمفرد أو الشركة أو المؤسسة.

مادة (5 مكررا ب):

«مع عدم الإخلال بحق الهيئة في سحب التخصيص واتخاذ إجراءات فسخ العقد أو إنهاء الترخيص الإداري المؤقت»، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي: - 1 - كل من استغل التخصيص الممنوح له من الهيئة في غير الأغراض التي خصصت من أجلها. - 2 - كل من ثبت - بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تفتيته الحدود وتسلمه الموقع - عدم تحقيقه إنتاجا

من زراعته أو ماشيته أو مصائده البحرية أو مناخله أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص. 3 - كل من أجرى على ما خصص له من الهيئة تعاملات تتعلق بالتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار - كلها أو جزء منها - مع لغير قبل مضي سنة واحدة والمنصوص عليها في البند (ثالثا) من المادة (5 مكررا) بعد التعديل من دون الإخلال بحق الدولة في استرجاع ما تم تخصيصه. 4 - كما يعاقب بذات الغرامة إذا كان الجاني من موظفي الهيئة أو اشترك أو سهل لإتمام الجريمة. ويعاقب على الشروع في الجرائم السابقة بعقوبة الجريمة التامة، من دون الإخلال بحق الدولة في استرجاع ما تم تخصيصه، ولا يجوز تطبيق المادتين (81) و(82) من قانون الجزاء بأي حال على الجرائم المذكورة في هذا القانون».

(مادة ثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون. (مادة ثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره

في الجريدة الرسمية. وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون ما يأتي: صدر القانون رقم (24) لسنة 2015 في شأن تعديل بعض مواد وأحكام القانون بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وجاء التعديل الأخير على كلا القانونين من باب تشجيع الاستثمار في ذلك القطاع الحيوي والإنتاجي وذلك من أجل التنمية الجيدة في تحقيق التنمية المنشودة في القطاع الزراعي والإنتاجي. ف جاء التعديل بتخفيض المدة المقررة للتنازل عن الحيازات وما تم توزيعه على الأفراد والشركات من خمس سنوات إلى سنة واحدة من تاريخ التخصيص وذلك كي يعطى المجال لمن هو أكثر رغبة في الاستثمار والإنتاج على العمل على تحقيق خطة الدولة في التنمية، ومما لا شك فيه أن صدور القانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية جاء تابعا من حرص الدولة على المحافظة على الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية في البلاد، وتوليه منها هذا الاهتمام الكبير في تلك الثروات من أجل تفتيتها وزيادة إنتاجيتها المختلفة.

كل أربعاء ابتداءً من الساعة الـ ٧ مساءً عزف موسيقي حي

استمتعوا بتجربة الباربيكو على الشاطئ لغشاء أوقات لا تنسى مع العائلة والأصدقاء خلال هذا الموسم. المكان المثالي والأجواء الرائعة بانتظاركم على شاطئ البحر مع أشهى العوم المشوية وتناولات متنوعة من الشيشية. ١٩ دينار كويتي للشخص الواحد.

للمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا jumeirah.com أو اتصلوا بنا على الرقم: ٦٦٦ ٢٢٢ ٦٦٥